Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (7), Issue (3): 30 Sep 2021
P: 1 - 20

ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (7)، العدد (3): 30 سبتمبر 2021 م
ص: 1 - 20

Derivation and its effect on the Qur'anic meaning through Tafsir Albahr Almuhit by Abu Hayyan Al-Andalusi

Fathelrahman Elnaeem Adam Elhag
Alneelain University || Sudan

Abstract: This study dealt with one of the important phenomena that actively contributed to the development of language, directing the linguistic and lexical connotations of the Qur'anic vocabulary. In order to reach the meanings that fall under it that had an effective effect on enriching the science of interpretation of the Noble Qur'an, and it is the phenomenon of (the derivation) that endowed the vocabulary of the language and the Holy Qur'an with breadth in its highest meanings, and carried it from the connotations that renewed the Arabic word with a structure and meaning, thus opening the horizons of breadth and inclusion, through Tafsir Albahr Almuhit by Abu Hayyan Al-Andalusi.

This study came in two chapters: The first dealt with the derivation: its importance and types. It came in two topics: the first dealt with the importance of derivation, dealing with the definition of derivation as a language and idiom, and the second topic dealt with the types of derivation. The second chapter deals with the derivation and its relationship with meaning.

Then the conclusion came to include a set of findings and facts that were dealt with in this study, and the recommendation of researchers in this field to pay attention to the issue of derivation because of its impact on the development of linguistic and Quranic meaning alike, followed by the margins, and then the references that benefited from it.

Keywords: Derivation - Qur'anic meaning – Tafsir Albahr Almuhit.

الاشتقاق وأثره في المعنى القرآني من خلال تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

فتح الرحمن النعيم آدم الحاج
جامعة النيلين || السودان

المستخلص: تناولت هذه الدراسة ظاهرة من الظواهر المهمة التي أسهمت إسهاماً فاعلاً في تنمية اللغة، وتوجيه الدلالات اللغوية والمعجمية للمفردات القرآنية؛ ابتغاء الوصول إلى ما يندرج تحتها من مدلولات كان لها الأثر الفاعل في إثراء علم تفسير القرآن الكريم، وهي ظاهرة (الاشتقاق) التي وهبت مفردات اللغة والقرآن الكريم السَّعة في أسمى معانيها، وحمَّلتها من الدلالات التي تجددت معها اللفظة العربية مبنًى ومعنًى، ففتحت لها آفاق السَّعة والشمول، وذلك من خلال تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

وقد جاءت هذه الدراسة على فصلين اثنين: تناول الأول منها الاشتقاق: أهميته وأنواعه. وجاء في مبحثين: الأول منها تناول أهمية الاشتقاق، متناولاً فيها تعريف الاشتقاق لغة واصطلاحاً، والمبحث الثاني تناول أنواع الاشتقاق. أما الفصل الثاني فقد تناول الاشتقاق وعلاقته بالمعنى.

ثم جاءت الخاتمة لتتضمن مجموعة من النتائج والحقائق التي تناولتها هذه الدراسة، وتوصية الباحثين في هذا المجال بالاهتمام بقضية الاشتقاق لما لها من أثر في تطور المعنى اللغوي والقرآني على حد سواء، يتلوها الهوامش، ثم المراجع التي أفادت منها.

الكلمات المفتاحية: الاشتقاق – المعنى القرآني – تفسير البحر المحيط.

المقدمة:

قد كان للقرآن الكريم أثر عظيم في اللغة العربية، وإليه ترجع نشأة علومها كافة، من نحو وصرف ولغة ومعاجم وبلاغة وغيرها، فكان المصدر الأول للعربية، فأضفى على مفرداتها اتجاهاته الفكرية الجديدة، وحملها من الدلالات التي تجددت معها اللفظة العربية مبنى ومعنى وفتح لها آفاق السعة، وهذا يحتم على دارس أي من علوم هذا الكتاب أن يكون ذا زاد في علم اللغة العربية، يتمكن من خلاله أن يتجشم عناء الطريق الذي ارتاده بغية الوصول إلى منتهاه بسلام...

امتازت اللغة العربية عن غيرها من اللغات بأنها لغة تصريفية، تعتمد على مزايا وخصائص ذاتية في سد عوزها من ألفاظ المستجدات الحضارية، كان للكلمة والجملة والسياقات العامة في اللغة العربية قلبا نابضا وحياة متطورة متجددة، وهي دائماً في حركة دائمة في أداء رسالتها، وذلك أن الظواهر التي تسهم اسهاما فاعلا في توسيع آفاق اللغة وتوجيه الدلالات اللغوية والمعجمية للمفردات القرآنية ومنها ظاهرة الاشتقاق وهي من أهم خصائص اللغة العربية، بل من أهم الظواهر اللغوية التي اعتمدت عليها في توليد الألفاظ وإنتاجها، ولا تزال هذه الظاهرة صالحة لهذا الغرض في عصرنا الحاضر؛ إذ لا يزال العلماء والمعجميون يعتبرونها الوسيلة الأولى التي يُعتمد عليها من أجل وضع المصطلحات العلمية والتقنية وغيرها، وهذه الظاهرة هي في الحقيقة قوة لنمو اللغة وتكاثر كلمها وتشعب صيغها.

الاشتقاق عملية خلق وإبداع في اللغة، وهو رافد مهم لها، يرفدها بكل ما تحتاج إليه من المفردات والصيغ، إنه عامل من عوامل نمو اللغات وتطورها، ووسيلة رائعة من وسائل إثرائها بالمفردات، لتتمكن من التعبير عن مستجدات الحياة من الأفكار والعلوم والفنون.

ومنهجي في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

الفصل الأول- الاشتقاق: أهميته وأنواعه

المبحث الأول: أهمية الاشتقاق

الاشتقاق: في اللغة: أخذ شيء من شيء. قال ابن منظور: " اشتقاق الشيء بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يميناً وشمالاً، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه" (1).

أما اصطلاحاً: فقد عُرِّف الاشتقاق بتعريفات عدة؛ منها أنه أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفاً وتركيباً أو هيأةً (2).

فالاشتقاق إذاً " ظاهرة أصلية في اللغة العربية، تحدُث ضمن منهج عملي تطبيقي يقوم على أساس العلاقة الوضعية بين الدال والمدلول التي افترضها علماء العربية الأوائل... وهو نوع من القياس اللغوي للمفردات، ينتفع منه متكلِّمو اللغة في سد حاجاتهم إلى الألفاظ التي تخدم المعاني المُعبَّر عنها... وهو عبارة عن توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد... ويعود سبب الاشتقاق إلى طبيعة اللغة العربية؛ لكونها لغة اشتقاقية تستطيع إثراء نفسها بزيادة مفرداتها؛ لتتمكن من قوة التعبير ومواكبة الحداثة في جدة الموضوعات "(3)، وأنَّه بهذه الصورة ليعد بحقٍّ إحدى الوسائل الرائعة والمبتكرة في نمو اللغة ومرونتها واتساعها وثرائها في المفردات؛ ما يمكنها من التعبير عن المستجد من الأفكار، والمستحدث من وسائل الحياة (4). فهذه الوسيلة – إذاً – لا تزال تَمدُّ اللغة بالكثير من الألفاظ؛ لأن الحاجة إليها شديدة ومُلِحَّة في مختلف العصور، كالحاجة إلى المجاز في إمداد اللغة بروافد عديدة وفيض دافق للمعاني؛ وذلك

بسبب الصناعات والمخترعات والمستحدثات الجديدة؛ بحيث يفتح لنا الباب أمام الكثير من الألفاظ السهلة التي يمكن أن تسد هذا التطور الحضاري المستمر.

إنَّ الكلمات في اللغة العربية لا تعيش فرادى منعزلات؛ بل مجتمعات مشتركات كما يعيش البشر في أسر وقبائل، فخاصية " الاشتقاق " من أعظم ما امتازت به العربية؛ فبالاشتقاق عملت على زيادة موروثها اللفظي والمعنوي كلما تقدم الزمن... والبحث في تاريخ معاني الكلم وأصول اشتقاقها موضوع شائق، له في اللغات الحية شأنٌ أي شأن!!.

إنَّ ميزة الاشتقاق في العربية قد أكسبتها ثروة من الألفاظ لا تتعاند؛ بل تتساند، ولا تتناهى؛ بل تتنامى على مرِّ العصور، وأضفت عليها مرونة تستجيب بها لمقتضيات العصر والحياة وما يستجدُّ فيها من معانٍ وأفكار وأدوات ومخترعات... حتى بلغت المشتقات المحضة فيها سبعين ألفاً من الكلمات (5)، " وإن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلام في العربية، وإن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازين التي تسري على جميع أجزائها، وتوفِّق أحسن توفيق بين مبانيها ومعانيها " (6).

ثمَّ " إن العودة إلى الجذر الأصلي للكلمة قد يساعد إلى حدٍّ بعيد في الكشف عن معالمها، ومعرفة الجذر تتصل اتصالاً وثيقاً بالاشتقاق وطرقه في اللغة، وهو بشكل عام الوسيلة التي تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة، وهذه الصلة قوامها اشتراك الكلمات في جذر واحد ثابت لا يتغير؛ وهو ما يُعبر عنه المعجميون باسم " الاشتراك في المادة "؛ إذ يجعلون حروف هذا الجذر مدخلاً إلى شرح معاني الكلمات ودلالاتها التي ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت هو في الحقيقة يشكل البنية الأساسية للكلمة "(7).

وما من شك في أن هذه الطريقة في تخليق الكلمات وتولدها بعضها من بعض تجعل من اللغة جسماً حياً تتوالد أجزاؤه، ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة تغني عن عدد ضخم من الكلمات المفككة المنعزلة لو لم يكن الاشتقاق على هذه الصورة يربط بينها!! هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فقد كان لوجود الاشتقاق في العربية على هذه الصورة شأنٌ كبير في تحديد أصالة الكلمات فيها، وسبيلاً لمعرفة الأصيل من الدخيل؛ لأن الكلمة الدخيلة في العربية تبقى غالباً في معزل عن سلسلة المشتقات المتجانسة المترابطة؛ إذ لا نجد لها أصلاً لا من ناحية البنية، ولا من جهة الدلالة يمكن أن نُلحقه بها أو نلحقها به إلا ما تعسف اللغويون فيه.

وهكذا يمكن تصنيف الكلمات العربية بحسب موادِها وأصولها؛ كما فعل أصحاب معجمات الألفاظ العربية... كما يمكن تصنيفها بحسب صيغها وموازينها (8)؛ إذ تشترك الألفاظ المنتسبة إلى أصل واحد في قدر من المعنى؛ وهو معنى المادة الأصلية العام (9)،

فكيفما جُمعت ألفاظ العربية؛ اتضحت روابطها الاشتقاقية أو وظائفها الصرفية على نحو مُطَّرد، وقواعد راسخة وأوزان وصيغ تكشف عن معانيها؛ مما يُعدُّ مزية للعربية لا تتوافر لغيرها من سائر اللغات الأخرى.

ومع أن العربية اعتمدت الموازين والقوالب المتماثلة لكثير من المعاني؛ فإن ذلك لم يؤثر في وفرة مفرداتها ولم يحُل بين العربية وبين ولوجها أبواب السعة في أسمى معانيها، وإشرافها على عالم الفيض الدلالي الفسيح؛ فهي غنية بهذه الموازين على نحوٍ لا يتأتى لغيرها من اللغات... فمزية الاشتقاق عادت على العربية بفوائد كبيرة، ومكاسب جمة؛ إذ وثَّقت الصلة بين مفرداتها قديمها وحديثها، ومكنت الدارسين من إدراجها في قوالب متماثلة وحقول متكاملة ومجموعات متشابهة تمكنهم من إدراك مفرداتها بعد الاطلاع على بعض مشتقاتها، فضلاً عن اكتشاف الدخيل من الكلمات المتسرب في صفوفها (10).

إن الروابط الاشتقاقية في اللغة العربية نوع من التصنيف للمعاني في كلياتها وعمومياتها، وهي تُعِّلم المنطق، وتربط أسماء الأشياء المرتبطة في أصلها وطبيعتها برباط وثيق واحد، وهذا يحفظ جهد المتعلِّم ويُوفر وقته... إن

خاصية الروابط الاشتقاقية في اللغة العربية تهدينا إلى معرفة كثير من مفاهيم العرب، ونظراتهم إلى الوجود، وعاداتهم القديمة، وتوحي بفكرة الجماعة وتعاونها وتضامنها في النفوس عن طريق اللغة... وإن اشتراك الألفاظ المنتمية إلى أصل واحد في أصل المعنى، وفي قدر عام منه يسري في جميع مشتقات الأصل الواحد مهما اختلف العصر أو البيئة، يقابله توارث العرب لمكارم الأخلاق والمثُل الخلقية والقيم المعنوية جيلاً بعد جيل... إن وسيلة الارتباط بين أجيال العرب هي الحروف الثابتة والمعنى العام (11).

إذاً لقد حظي الاشتقاق بعناية العلماء قديماً، والباحثين حديثاً؛ لكونه علماً من علوم اللغة العربية التي أفاض عليها ما أفاض من سمة بارزة وعلامة مميزة، استحقت بها الفضل على جميع اللغات، فبه اتسع الكلام، وسُجِّع النثر، وقُفي الشعر، قال ابن السراج: " الغرض في الاشتقاق أن به اتسع الكلام، وتسلط على القوافي والسجع والخطب، وتصرف في دقيق المعاني.. ولو جمدت المصادر، وارتفع الاشتقاق في الكلام لم يوجد في الكلام صفة لموصوف، ولا فعل لفاعل، وفضل لغة العرب على سائر اللغات بهذه التصاريف وكثرتها "(12).

ويعد الاشتقاق عند الدارسين طريقاً من أهم الطرق في تنمية اللغة؛ فهو " إحدى الوسائل الرائعة التي تنمو عن طريقها اللغات وتتسع، ويزداد ثراؤها في المفردات، فتتمكن به من التعبير عن الجديد من الأفكار والمستحدث من وسائل الحياة "(13).وهو بالنسبة للعربية إثراء وتطور دائمين، ويفسر د. توفيق شاهين هذه المزيَّة بأن " في الاشتقاق بأنواعه وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ وتجديد الدلالات، ففيها توليد مستمر، ورغم ما توحي به ظاهرة السبك القالبي من رتابة وجمود في القياس، فإن هذا وذاك أسدى إلى العربية يداً طولى، وأصبح لنا أن نزيد على الصيغ، وأن ننقص منها، وأن نحيي الميت، ونقيس على مثاله، ونشتق على منواله "(14). فالعارف به يتصرف في فنون القول، حيث نجد في لسانه حلاوة، وفي مفرداته طراوة، ويصيب مقاصد كثيرة، ويظفر بفوائد غزيرة، ويستعين به على امتلاك ناصية اللغة، وقيادها بقدرة بالغة. فالاشتقاق بصفته علما من علوم العربية له أهمية كبيرة؛ لأنه يعود بالفائدة العظيمة على اللغة، وعلى الملم به، وفي ذلك يقول ابن السراج: " من تعاطى علمه سهُل عليه حفظ كثير من اللغة؛ لأن أكثر الكلام بعضه من بعض، فإذا مرت ألفاظ منتشرة بأبنية مختلفة تجمعها جعل ذلك رباطاً لها فلم تعجزه، وحفظ الكثير بالقليل . ومن المنفعة أيضا أنه ربما يسمع العالم الكلمة لا يعرف من أجل بنائها وطبيعتها، ويعرف ما يساوي حروفها فيطلب لها مخرجاً منه فكثيراً ما يظفر... وعلى هذا سار العلماء في تفسير الأشعار وكلام العرب، ومن ذلك أنه متى روى بعض الرواة حرفاً لا يعرفه بذلك البناء فرده إلى ما يشتقه منه وثق بصحة الرواية وأمن التصحيف "(15).

ولهذه الأهمية لعلم الاشتقاق في العربية، يلاحظ قدم الاهتمام به من علمائها، فكانوا يسألون عن اشتقاق بعض الأسماء؛ فقد سئل أبو عمرو بن العلاء المتوفى في منتصف القرن الثاني الهجري عن اشتقاق (الخيل) فسأل عن ذلك أعرابياً فأجابه: استفاد الاسم من فعل السير، فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي ففسره لهم أبو عمرو بقوله: " ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعُجْب؛ ألا تراها تمشي العرَضْنَة (16) خُيلاء وتكبُراً "(17).

وخلاصة القول في أهمية الاشتقاق أنه لما كانت الحياة دائمة التطور متغيرة الحالات، ومتجددة الحاجات، كان لابد من خلق كلمات جديدة لسد العوز الحاصل من هذا التطور الحضاري، ولما كانت عملية خلق الكلمات وارتجال الألفاظ ليست يسيرة، كان لابد للإنسان من اللجوء إلى وسيلة أخرى، وسيلة توليد ألفاظ جديدة مشتقة من ألفاظ لغته، أو مقيسة عليها، فكان هذا النوع من الاشتقاق اشتقاقاً قياسياً، فكثير من الصيغ لا وجود لها بين مفردات اللغة، لكننا نستطيع أن نوجدها عند الحاجة إليها عن طريق الاشتقاق قياساً على صيغ موجودة، يقول إبراهيم أنيس: " كثيرٌ من تلك الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا وجود لها فعلاً في نص صحيح من نصوص اللغة، فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ، وما اشتق فعلاً واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل أو اسم مفعول، مرويين في نصوص اللغة، فقد لا يحتاج المتكلم أو

الكاتب إلى كليهما من فعل من الأفعال، فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود، ولهذا يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أو المصادر حين عُرفت في نشأتها عُرفت معها مشتقاتها "(18)، وهذا يؤكد لنا أهمية الاشتقاق في إثراء اللغة ورفدها بما تحتاج إليه من الألفاظ والصيغ، فكلما احتجنا إلى التعبير عن مفهوم جديد، نشتق له اسماً من الصيغ الموجودة، والصيغ التي نستطيع اشتقاقها هي المشتقات المعروفة.

اختلف القدماء في أصل الاشتقاق، أهو المصدر أم الفعل؟ فذهب البصريون إلى القول بأن أصل الاشتقاق هو المصدر، وأن الفعل مشتق منه، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، وأن الفعل هو الأصل، وأن المصدر مشتق منه، وساق كل فريق منهما حججاً وأدلة تؤيد وجهة النظر التي ذهب إليها. وقد جمع ابن الأنباري تلك الآراء والردود عليها في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (19).

فأقول: الحقيقة أنه من التعسف حصر أصل الاشتقاق بفعل أو مصدر، ومثل هذا الحصر لا يعطي صورة صحيحة عن مرونة اللغة والاتساع الذي تميزت به هذا من جانب، ومن جانب آخر ليس ممكناً تطبيق نظرية، أو رأي أي من الفريقين على ما هو موجود في اللغة من مشتقات تطبيقاً حرفياً، ولا سيما أن المشتقات " تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضها الآخر في الوجود ولهذا يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أو المصادر حين عُرفت في نشأتها عُرفت معها مشتقاتها، فقد تظل اللغة قروناً وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدر وحده، حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتق منهما"(20).

كما اختلف العلماء في أصل الاشتقاق، فقد اختلفوا . أيضاً . في الاشتقاق نفسه، وقد أورد أبو بكر بن السراج اختلافهم فيه، فقال: " فمنهم من يقول: لا اشتقاق في اللغة البتة وهم الأقل ، ومنهم من يقول: بل كل لفظتين متفقتين فإحداهما مشتقة من الأخرى، ومنهم من يقول: بعض ذلك مشتق، وبعضه غير مشتق وهؤلاء هم جمهور أهل اللغة "(21).

ويميل الباحث إلى رأي الجمهور؛ لأنه متوافق مع طبيعة الأشياء، ومنطق اللغة؛ لأن الاشتقاق يؤدي حاجةً، أو يسد معنًى أراده المتكلم، وقد يكثر بكثرة الاحتياج إليه، ولكنه لن يكون ذلك مطلقاً، وإنما هو بقدر يحدده ما يسوغه؛ لذا كان من الطبيعي أن ترى في اللغة كلاماً مشتقاً وآخر غير مشتق.

المبحث الثاني- أنواع الاشتقاق

من خلال تتبع الكثير من تفريعات هذا العلم وتنوع أقسامه لدى المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية يمكن أن نصل إلى ما وصل إليه د. علي عبد الواحد وافي من أن أهم أنواع الاشتقاق ثلاثة، هي:

الأول: الاشتقاق العام (الاشتقاق الأصغر) أو الصرفي:

يقوم هذا النوع على انتزاع كلمة من أخرى مع تغيير في الصيغة واتفاق في الأحرف الأصلية وترتيبها، وتشابه في المعنى، وهو " أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى، ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب أو حاذر من حذر "(22)، وهذا هو الذي يسميه ابن جني بالاشتقاق الأصغر(23)، وهذا النوع هو من أهم أنواع الاشتقاق وأكثرها فائدة، كما أنه المراد عند الإطلاق، وأكثر الأنواع وروداً في العربية، وأكثرها قيمة وأهمية؛ لذا فقد أطلق عليه الاشتقاق العام (24). ويفسره علي عبد الواحد بقوله: " يرتبط كل أصل ثلاثي في اللغة العربية بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الأصل الذي أخذت منه "(25)، وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية وهو محتج به لدى أكثر علماء اللغة "(26)، بل يقرر د. صبحي الصالح: " أنَّ علماء اللغة يكادون يجمعون على وقوع الاشتقاق الأصغر في العربية وكثرته فيها وتوليده قسماً كبيراً من متنها "(27).

الثاني: الاشتقاق الكبير:

هو أحد أنواع الاشتقاق، ويقوم على تقليب الأحرف الأصلية للكلمة، وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في تسميته، فمنهم من سماه بالاشتقاق الأكبر (28)، وبعضهم سماه الكبار ومنهم من أطلق اسم القلب (29)، ومن الباحثين المحدثين من يطلق عليه اسم الاشتقاق الكبير (30)، ويرى نهاد الموسى أن يسمى هذا النوع من الاشتقاق باشتقاق التقليب أو الاشتقاق التقليبي (31)، ولعل هذه التسمية أفضل التسميات لهذا النوع من الاشتقاق لأنها تنطلق مع منهجيته وطريقته.

وكان الخليل بن أحمد أول من فطن إلى هذا النوع من الاشتقاق في كتابه العين الذي بناه على حصر دقيق لألفاظ العربية الموجودة المستعملة وغير الموجودة المتوقعة. غرضه من ذلك أن يجمع كل ألفاظ اللغة حتى لا يندُّ منها أي لفظ. قال: " اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قَدْ، ودَقْ، وشَدْ، دَشْ، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه نحو: ضرب وضبر، برض وبضر، رضب وربض، والكلمة الرباعية على أربعة وعشرين وجهاً... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً "(32).

وقد شغف ابن جني بهذا النوع من الاشتقاق، فأفرد له باباً في كتابه الخصائص بعنوان: الاشتقاق الأكبر، قال: " هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق، لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده ويستروح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التقليب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن، وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم... وأما الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجمع فيه التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه "(33).

ومع كل ما أشار إليه ابن جني، ومع كل الاحتراز الذي قال به، فإنه لا يمكن معرفة الأصل من مقلوبه؛ لأن الاستعمال قد يغير معالم الألفاظ، ومن ثم يغير معناها، وهذا ما يجعل التمييز بين الأصل والمقلوب منه متعذراً، وقد أشار جورجي زيدان إلى ذلك بقوله: " ولا يخفى أن كثيراً من الألفاظ المقلوبة تخسر معناها الأصلي بالاستعمال، فلا يعود، يمكننا الجزم بأنها مقلوبة " (34).

إذاً قد تباينت آراء العلماء قديماً وحديثاً حول هذا النوع من الاشتقاق الذي قال به ابن جني وشغف به، فظهرت حياله ثلاثة فرق:

الأول: فريقٌ أنكره ورأى أن ما فعله ابن جني ليس إلا من قبيل المباهاة اللغوية، قال السيوطي : " وهذا ما ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جني وكان شيخه أبو علي يأنس به، وليس معتمداً في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك مع اعترافه وعلمه بأنه ليس موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرة للقدر المشترك، وسبب إهمال العرب وعدم الالتفات إلى معانيه أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تنتهي؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها؛ ليفيد بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب لمنافاتهما لهما، لضاق الأمر جداً، ولا يحتاجون إلى ألوف حروف لا يجدونها "(35).

وفي العصر الحديث أنكر العلماء ما ذهب إليه ابن جني، ورأوا أن هذا القول من باب التعسف الذي لا يقر حقيقة واقعية، فقد انتقد إبراهيم أنيس ما فعله ابن جني، ووصفه بالتكلف الذي لا داعي إليه، فقال: " وإذا كان ابن جني قد استطاع في عنت ومشقة أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفاً، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفاً، فليس يكفي مثل هذا

القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير"(36)، وهذا ما فعله فؤاد ترزي في كتابه (الاشتقاق)، حيث قدم حججاً دامغة على بطلان ما ذهب إليه ابن جني، فقال: " إن الاعتقاد بصحة هذه النظرية يترتب عليه أمران: الأول: أن لكل حرف من حروف العربية قيمة دلالية خاصة لا يغيرها تغير موقع الحرف في اللفظة، أو تغييره بحرف آخر من مخرجه، والثاني: أن صوت الحرف هو الذي يؤدي إلى هذه القيمة الدلالية.

ولو فرضنا جدلاً وجود دلالة معينة خاصة للحرف العربي لاقتضى ذلك أن تلازمه هذه في كل لفظة يوجد فيها، ومن ثم يصبح بين الكلمات التي تشترك في حرف أو أكثر نوع من الاشتراك المعنوي يتناسب وعدد الحروف المشتركة بينها. ويترتب على هذا وجود قرابة معنوية بين الألفاظ التي تشترك بحرف واحد نحو: ماج، ومرح، ودمج، وعمد، وعلم، وسقم. وقرابة أقوى بين الألفاظ التي تشترك بجميع الحروف مهما كان ترتيبها من نحو: لمح، وحمل، وحلم، وملح، وهذا يتنافى والواقع، ويتعارض وفلسفة اشتقاق الكلم في اللغة، ولا يتفق وتفاصيله مع نظرية ابن جني نفسها. ولا أدري كيف يمكن تفسير الأضداد على هذا الأساس... وقد أشرنا إلى أن في اللغة كثيراً من الألفاظ التي يتعذر إيجاد أية صلة معنوية بين تقاليبها"(37).

الفريق الثاني: لم يستطع أن يقر ابن جني على ما ذهب إليه في أمر الاشتقاق، ووجه إليه انتقادات صريحة، واتهمه بالتكلف والتعسف وعدم الموضوعية في بعض ما ذهب إليه. يقول صبحي الصالح: " إن النظرة الأولى إلى صنيع ابن جني في هذه التقاليب لا تخطئ التكلف البعيد الذي وقع فيه، وهو يلتمس الطريق نحو الربط السحري العجيب الذي يرد هذه التقاليب جميعاً إلى أصل واحد، وإمام منقاد، ولكن الرابط الذي اهتدى إليه ابن جني ليس عاماً وحسب، بل هو شديد العموم، وبلغت شدة عمومه حد الإبهام والغموض "(38).

وفي الوقت نفسه يرى صبحي الصالح أن الاشتقاق الكبير الذي قال به ابن جني إنجاز عظيم وكشف كبير، لا يزال حتى عصرنا الحاضر يمدنا بصيغ تقاليب تسهم في إثراء اللغة ونمو مفرداتها. فيقول: " فمع هذا التحفظ، ومع هذا الحذر من الوقوع في التكلف، يظل بحث الاشتقاق الكبير يؤتي ثمره إلى اليوم، حتى ليمكن القول إن لغويي العرب لم يعرفوا إنتاجاً أعظم منه "(39).

حقاً أن ما قاله ابن جني حول الاشتقاق الكبير مخالف لقواعد اللغة، وإلا إنه يمكن القول أنه فتح الباب واسعاً أمام علمائنا من أجل استغلال إمكانية اللغة العربية ودلهم على أن في هذه اللغة طاقة كامنة يجب الإفادة منها في سد كثير من النقص والعوز الذي نعيشه في مجال المصطلح؛ إذا قمنا باستغلال هذه الطاقة، وبالإمكانية في لغتنا نستطيع أن نتغلب على كثير من المفاهيم التي تهجم على لغتنا دون أن نجد لها ما يدل عليها، إنَّ هذه الفكرة التي أشار إليها ابن جني تعد رافداً مهماً من روافد العربية، لا تقل أهمية وقيمة عن الوسائل والمزايا التي يعتمد عليها من أجل تحقيق الاصطلاح والتعريب وإنجاحهما.

الفريق الثالث: فقد أيد صنيع ابن جني وبالغ في تمجيده والدفاع عنه، كالزجاج الذي زعم " أن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف إحداهما عن الأخرى، فإن إحداهما مشتقة من الأخرى، فتقول: الرحل مشتقٌ من الرحيل، والثور إنما سمي ثوراً لأنه يثير الأرض، والثوب إنما سمي ثوباً لأنه ثاب لباساً بعد أن كان غزلاً "(40).

ومهما يكن من أمر، ومهما قيل عن هذا النوع من الاشتقاق، ومهما اختلفت حوله الآراء وتعددت المذاهب، فإنه يمكن القول: إنَّ له فوائد جمة يستغلها الباحث ويستخدمها من أجل التمييز بين ألفاظ اللغة أصيلها ودخيلها، " إن في تجمع الألفاظ العربية من أصل واحد ينتظم فروعها لما يسهل على الباحث التمييز بين الأصيل والدخيل "(41).

الثالث: الاشتقاق الأكبر:

اختلف العلماء قديماً وحديثاً في تسمية هذا النوع من الاشتقاق، فمنهم من يسميه " الاشتقاق الكبير"(42)، ومنهم من يطلق عليه اسم " الاشتقاق الأكبر"(43)، وهو الذي يسمى عند اللغويين بـ " الإبدال "(44)، وهو ورود اللفظ بصورتين متفقتين في الحروف (الأصوات)، إلا أنه حدث إبدال إما بالتقديم والتأخير مثل: جذب وجبذ، وإما بإبدال أحد الأصوات بصوت آخر قريب منه مثل: الصراط والسراط.

وهذا الاشتقاق يظهر بصور مختلفة، وطرائق متباينة، فقد يكون إبدالاً صوتياً ناتجاً عن تقارب المخارج الصوتية، يقول إبراهيم أنيس: " أما النوع الثالث من الاشتقاق، وهو ما يسمى بالأكبر، ويمثل له عادة بكلمات مثل (أزَّ وهزَّ، الحثل والحفل)، فأجدر به أن يُعدَّ من الكلمات التي تطورت أصواتها " (45)، ولم يسم ابن جني هذا النوع اشتقاقاً، وإنما وضعه تحت قانون سماه " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " (46)، ومثل له بجملة من الأمثلة منها ما هو في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ (طه: 47)، أي " تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزّاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز؛ لأنك قد تهزُّ ما لا بال له، كالجذع، وساق الشجرة، ونحو ذلك " (48).

وربما كان سببه اختلاف لهجات القبائل، وهو ما رواه السيوطي عن أبي الطيب اللغوي فقال:" ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وأخرى غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً والهمزة المصدرة عيناً كقولهم في نحو أنْ عنْ، لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون "(49).

وقد يكون هذا الاشتقاق ناتجاً عن التصحيف الذي لا يكاد يسلم منه أحد من اللغويين، فلا " يبعد أن بعض تلك الكلمات التي أقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف أو التحريف " (50). كما أنه يكون ناتجاً عن قلة الإسماع أو عدم الوضوح السمعي، أو ضعف سماع بعض الأصوات المتقاربة المخارج في بعض الألفاظ مثل: رفل ورفن، وجدث وجدف، فقد يكون الإبدال في مثل هذه الأصوات بسبب عدم سماعها جيداً.

وليس بالضرورة أن تتقارب المخارج أو الخصائص والصفات الصوتية بين الصوت المبدل والمبدل منه حتى يتم مثل هذا النوع من الاشتقاق، " وأكثر ما يمكن أن يظهر هذا الاشتقاق على صورة الإتباع التي تعلل لنا كثيراً من الوجوه التي لا نجد فيها تقارب المخارج أو الصفات الصوتية بين أحرف الأصل والحرف المتغير عنه مثل جائع ونائع، وشديد وأديد، وحسن وبسن، وحار ويار وجار، وسهواً ورهواً، وهنا تتفق الكلمتان في الصورة اللفظية ولا يختلفان إلا في حرف، والحرفان المختلفان متباعدان في المخرج والصفة، ولا يحتمل أن يكون أحدهما تطوراً صوتياً عن الآخر أو خلافاً لهجياً أو تصحيفياً " (51).

مما سبق يتضح لنا وقوف العلماء على أهمية الاشتقاق في إنماء اللغة واهتمامهم به وذكر أنواعه الثلاثة؛ وأولها ما يسمى بالصغير، أو الاشتقاق الصرفي، أو العام وهو المقصود بالاشتقاق عند إطلاقه (52).

وهذا الاشتقاق، أي: الاشتقاق العام (الصرفي) ظاهر في تفسير أبي حيان، ويتبين ذلك – مثلاً – حينما أكد أن التوافق بالمادة أو بالحروف الأصلية شرط للاشتقاق، وذلك من خلال رده على الزمخشري الذي رأى أن كلمة (أوَّاه) فعَّال من أوَّه كـ (لآل) من اللؤلؤ، وهو الذي يكثر التأوه (53)، قال أبو حيان: " وتشبيه (أوَّاه) من أوَّه بـ (لآل) من اللؤلؤ ليس بجيد، لأن مادة أوَّه موجودة في صورة أوَّاه، ومادة لؤلؤ مفقودة في لأل لاختلاف التركيب، إذ لأل ثلاثي، ولؤلؤ رباعي، وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية " (54)، وهذا يوافق ما ذهب إليه ابن عصفور من " أنَّه لا

يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة، نحو (لآل) و(لؤلؤ)؛ لا ينبغي أن يقال: إنَّ أحدهما من الآخر؛ لأن (لآلا) من تركيب (لءل) و(لؤلؤا) من تركيب (لءلء). فـ (لآل) ثلاثي الأصول و(لؤلؤ) رباعي " (55).

وكان أبو حيان في تفسيره متابعاً لابن جني في نوع آخر من أنواع الاشتقاق، أعني به الاشتقاق الكبير الذي يكون بأن " تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنىً واحداً تجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه " (56)، وهو ما عرفه أبو حيان بأنه " عقد تقاليب الكلمة على معنىً واحد " (57)، وسماه الاشتقاق الأكبر، فقد رأى أن مادة (م ل ك) تدل على القوة والشدة بكل تقاليبها الستة، وكلها مستعمل، قال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (58) متحدثاً عن مادة (م ل ك): " ومن ملح هذه المادة أنَّ جميع تقاليبها الستة مستعملة في اللسان، وكلها راجع إلى معنى القوة والشدة، فبينها كلها قدر مشترك، وهذا يسمى بالاشتقاق الأكبر، ولم يذهب إليه غير أبي الفتح، وكان أبو علي الفارسي يأنس به في بعض المواضع وتلك التقاليب: ملك، مكل، لمك، لكم، كمل، كلم " (59)، ثم أشار في موضع آخر إلى دلالة تقاليب المادة نفسها خلال حديثه عن (الكلام) عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ {البقرة: 75}. (60)

كما ذكر أنَّ تراكيب (قول) الستة " تدل على معنى الخفة والسرعة " (62)، من دون توضيح أو تمثيل.

ولم يكن أبو حيان في البحر المحيط موسعاً في هذا الجانب؛ إذ لم نعثر على غير ما ذكرنا، وهو مما تمثَّل به ابن جني في خصائصه (63).

وأكثر من هذا النوع وروداً في تفسير البحر المحيط هو ما اشتركت فيه الصيغتان في أغلب الحروف وتقاربت الحروف الأخرى أو اتحدت في المخرج أو الصفة وبينهما تناسب في المعنى، ويسمى الإبدال اللغوي عند القدماء والاشتقاق الأكبر عند المحدثين (64)، وهو النوع الثالث من أنواع الاشتقاق، ومن ذلك ذهابه إلى أنَّ " الدكَّ والدقَّ بمعنى واحد " (65)، وأنَّ الإنفاق والإنفاد كذلك، فأنفقت الشيء بمعنى أنفدته، ونفق الشيء نفد، وأصل هذه المادة عنده تدل على الخروج والذهاب (66)، كما أنَّه قال: " الأزُّ والهز، والاستفزاز أخوات، ومعناها التهييج وشدة الإزعاج، ومنه أزيز المرجل، وهو غليانه وحركته "(67)، وذهب إلى أنَّ (الفلاح) قد يكون أصله الشق والقطع؛ إذ إنَّ " في تشاركه في معنى الشق مشاركة في الفاء والعين نحو: فلى وفلق وفلذ " (68).

وأبو حيان في هذا كان مسايراً لسابقيه من المفسرين وبخاصة الزمخشري، آخذاً بلفظه أحياناً من دون أن يذكره أو يشير إليه، فما أوردناه من أمثلة قد جاء مثلها في الكشاف: " والدكُّ والدقُّ أخوان كالشكُّ والشقُّ " و" أنفق الشيء وأنفده أخوان. (ونقل عن بعضهم): نفق الشيء ونفد واحد، وكل ما جاء مما فاؤه نون وعينه فاء، فدال على معنى الخروج والذهاب، والأزُّ والهزُّ والاستفزاز أخوات، ومعناها التهييج وشدة الإزعاج " (69).

وقد أجد في ذهاب أبي حيان هذا المذهب في تفسيره دليلاً على المبالغة والبعد في رأي من رأى أنَّ الزمخشري في مذهبه هذا قد تمسك بالدعوة المعتزلية، وحاول أن يوجه الألفاظ بالاتجاه العقلي المقنن بعد ابن جني، إذ جهد الأخير في أن يُرجع فروعاً مشتركة في الجذر إلى معنى واحد، وهو ما يوحي بأنَّه يجمع الأصول في مجموعات ويوحدها، ويضم بعضها إلى بعض، وهو ما يعني تقارب الأصول الذي يقود إلى تقارب الألفاظ – الفروع (70).

وقولنا بأنَّ في هذا القول بعداً ومبالغة مبني على أنَّ أبا حيان كان على مدار تفسيره يرد على آراء الزمخشري ويفندها كلما سنحت له فرصة لذلك، وكثيراً ما كان ينبه عن الفكر الاعتزالي في مطاوى آراء الزمخشري، وبين سطور أقواله بالعبارات الآتية وبمثلها: " وهو جار علي مذهبه الاعتزالي، وفيه دسيسة الاعتزال "(71).

الفصل الثالث- الاشتقاق وعلاقته بالمعنى

من الواضح مما سبق أن العلاقة بين الاشتقاق والمعنى علاقة حميمة، فتعقب أصول الألفاظ لم يكن من باب التسلية أو الترف الفكري، وإنما كان له هدف حيوي في مجال الدلالة، خصوصاً حينما يتعلق الأمر بتفسير القرآن الكريم، إذ هو من أهم الروافد التي تعين على فقه دلالة اللفظ، وتعمق الشعور بانتمائها إلى معناها، وتساعد على تفهم مدى دقة المراد بها، وتميزها عن غيرها من مرادفاتها.

وذلك أنَّ الحروف أو الحركات (الأصوات) تمثل اللبنات التي تتألف منها الكلمة، ولهذا فإن تغيير لبنة من لبنات الكلمة أو تبديلها يؤثر في معناها ويغيّر من دلالتها، ولما كانت الكلمة لبنة من لبنات الجملة أو التركيب، فإنَّ معناها يتأثر أو يتغير بما يحدث للكلمة من تغيُّر أو تبدُّل. ولكي تؤدي الكلمة مالها من وظيفة في التركيب بصورة دقيقة، صار للموضع الذي يراد لكلمةٍ ما أن تشغله شروط وميزات يجب أن تتوافر في بنيتها، ومعنى هذا أن هناك صلات وثيقة بين بنية الكلمة والمعنى من جهة، والتركيب من جهة أخرى، بمعنى أنَّ العلاقات بين المعطيات اللغوية علاقات متشابكة.

وهذا أمر قد جلاه أبو حيان في تفسيره بسعيه إلى المعنى الذي يؤول إليه التعبير القرآني ورصده دقائق هذا المعنى بتتبعه بنية الكلمة وما لها من أثر، فكان لبنية الكلمة عنده أثر واضح يكشف عن عمق إدراكه أثر البنى الإفرادية ومعانيها في البنى التركيبية ومعانيها، ولكي نُظهر هذا بوضوح، سندرسه من خلال المحاور الآتية:

أولاً: ضبط بنية الكلمة بناءً على أصلها:

البنية: في اللغة: (بكسر الباء وضمها) ما بنيته، وتُجمع على البُنى بالكسر والضم، والبنية تدل على الهيئة التي بني عليها، فهو اسم هيئة، كالمشية والركبة، ويقال: " فلان صحيح البنية أي الفطرة " (72).

وفي الاصطلاح: المعنى الاصطلاحي للبنية ليس بعيداً عن معناها اللغوي، فالكلمة مبنية من حروفها وحركاتها وكلٌّ منها يُمثل لبنة من لبنات البناء، والبنية هي الهيئة أو الصورة الذهنية لما تكون عليه الكلمة، ولهذا قيل: " البنية إطار ذهني مجرد للكلمة المفردة، وليست هي الكلمة ذات المعنى المفرد و... البنية مفهوم صرفي " (73)؛ إذ لا يعبر بها عن كلمة معينة

، فهي حروف غير معينة، مرتبة بترتيب معين، تتخلله حركات وسكنات، فتمثل الهيكل العام للكلمة، ومن ثم قال الرضي: إنَّ " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فـ (رَجُل) – مثلاً – على هيئة وصفة يشاركه فيها(عَضُد)، وهي كونها على ثلاثة، أولها مفتوح وثانيها مضموم " (74).

وضبط آخر الكلمة هذا هو من نصيب النحاة وليس هو مقصودنا في هذا الفصل، وإنما مقصودنا هو ضبط بنيتها وسائر حروفها، وهو من نصيب الصائغ الذي يُجلِّيها بالصورة التي تكشف عن معناها، ومن ثم كان ضبط البنية أسبق عمليات الضبط؛ لأنه المعين الأول على فهم دلالة اللفظة والتفريق بينها وبين شبيهاتها في الرسم؛ فلو تأملنا هذا الرسم (تبت) لوجدنا أنه يحتاج إلى ضبط حروفه كلها حتى يُعرف المراد منه، فلو كان الضبط هكذا (تُبْتُ) بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه، فهو فعل دال على التوبة الواقعة في الماضي من مفرد متكلمٌ عن نفسه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ .(75)

ولو كان الضبط هكذا (تَبُتُّ) بفتح أوله وضم ثانيه وثالثه مع التشديد، يكون فعلاً دالاً على القطع الذي يقع في الحال أو الاستقبال من مفرد مؤنث متكلمٌ عنه، أو من مفرد مذكر مخاطب.

وإن كان ضبطه هكذا (تَبَّت) بالفتح والفتح مشدداً ثم السكون، فهو فعل يدل على التباب – الخسران والهلاك– الواقع في الماضي أو المدعو بوقوعه على مفرد مؤنث، ومنه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ {المسد: 1) (77)، قال الراجز:

أخسِر بها من صفقة لم تستقل *** تبَّت يدا صافقها ماذا فعل (78)

ومن ثم يُعرف أهمية ضبط بنية الكلمة في الدلالة على معناها، وهو ما وقع عند أبي حيان الأندلسي، إذ استعان على ضبط بنية الكلمة بالتأمل في أصلها الاشتقاقي، ولعل تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (79)، من الأمثلة على ذلك، إذ يتوسل بأصل كلمة (الصلاة) إلى ضبطها، فيقول: " الصلاة فعلة وأصله الواو لاشتقاقه من الصلى وهو عرق متصل بالظهر، يفترق من عند عجب الذنب، ويمتد منه عرقان في كل ورك عرق يقال لهما الصلوان، فإذا ركع المصلي انحنى صلاه وتحرك فسمي بذلك مصلياً، ومنه أُخذ المصلى في سبق الخيل؛ لأنه يأتي مع صلوى السابق، قال ابن عطية، فاشتقت الصلاة منه؛ إما لأنها جاءت ثانية للإيمان فشبهت بالمصلى من الخيل، وإما لأن الراكع والساجد ينثني صلواه " (80).

ونلاحظ أنَّ هذا أسلوب في ضبط الكلمة إذ يأتي بوزنها دلاً على ضبطها ثم يستدل على هذا الضبط بأنَّ الكلمة مشتقة من الصلى وهو عرق متصل بالظهر، ويستفاد من هذا، إلى جانب ضبط الكلمة، إفادة أخرى وهي ضبط دلالة (الصلاة)، وهي " حقيقة شرعية تنتظم من أقوال وهيئات مخصوصة " (81).

ويبقى هناك بحث آخر يتعرض لضبط الكلمة متوسلاً بأصلها الاشتقاقي، إلا أنه لا يقصر اهتمامه على مجرد ضبط الكلمة أو الصيغة ولكنه يتتبع هذا الضبط ومراحله والتغيرات التي طرأت على اللفظة في مراحل صياغتها بناءً على القوانين الصوتية والصرفية التي أُثرت عن العرب في الصيغ، ومن المواضع التي حظيت بتسجيل هذا البحث تتبعه لأصل كلمة (خطايا) في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (82)، إذ يتوسل بوزن كلمة (حِطَّةٌ) إلى ضبطها، فيقول: " (حطة) على وزن فَعْلَة من الحط وهو المصدر كالحط، وقيل هو هيئة، وحال كالجلسة والقعدة " (83)، وهذا أسلوب في ضبط الكلمة إذ يأتي بوزنها دالاً على ضبطها، ثم يستدل على هذا الضبط بأن الكلمة مصدر كالحط " والحط الإزالة، حططت عنه الخراج أزلته عنه والنزول حططت، وحكى: (بفناء زيد نزلت به) والنقل من علو إلى أسفل ومنه انحطاط القدر " (84).

ويستفاد منه في ضبط دلالة (حطة)، مورداً في ذلك اختلاف أقوال المفسرين في معناها:

أولاً: معناها حط عَنَّا ذنوبنا.

ثانياً: أُمروا أن يستغفروا.

ثالثاً: معناها لا إله إلا الله.

رابعاً: معناها وقولوا هذا الأمر الحق.

خامساً: معناها نحن لا نزال تحت حكمك، ممتثلين لأمرك، كما يقال قد حططت في فنائك، يقول... ولأن الأقرب أنهم أُمروا بأن يقولوا قولاً دالاً على التوبة والندم والخضوع " (85).

والملاحظ هنا هو أنه بقوله هذا كأنما هو يميل إلى الرأي الثاني في معنى (حطة)، لأن قوله يدخل جملة تحت معناه وهو الاستغفار.

ومن المعروف كذلك أن (خطايا) جمع خطيئة، و" الخطيئة فعيلة من الخطأ، والخطأ العدول عن القصد، يقال خطئ الشيء أصابه بغير قصد، وأخطأ إذا تعمد " (86)، ومع ذلك وهو يورد لكلمة (خطايا) مفردين هما خطيَّةٌ مشددة وهي عند الفراء كهدية وهدايا، وجمع خطيئة المهموز عند سيبويه والخليل أما كيف جُمعت على (خطايا)،

وكيف صيغت حتى وصلت إلينا بهذه الصورة وما أصلها، فهو يفصلها على طريقتين، كل منهما على مراحله الصياغية من أصله الاشتقاقي بطريقة الصرفيين، وهي ملخصة كما يأتي:

الطريقة الأولى: وهي طريقة سيبويه:

فعنده أنَّ أصله خطائيّ مثل صحائف وزنه فعائل، ثم أعلت الهمزة الثانية بقلبها ياء، ثم فتحت الأولى التي كان أصلها ياء المد في خطيئة، فصار خطأي فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فصار خطآء، فوقعت همزة بين ألفين، والهمزة شبيهة بالألف، فصار كأنه اجتمع ثلاثة أمثال فأبدلوا منها ياء فصار خطايا كهدايا ومطايا.

الطريقة الثانية: وهي طريقة الخليل:

فعنده أصله خطايي ثم قُلب فصار خطائي على وزن فعالي المقلوب من فعائل، ثم عمل فيه العمل السابق في قول سيبويه.

وملخص ذلك، كما يقول أبو حيان: أنَّ الياء في خطايا منقلبة عن الهمزة المبدلة من الياء بعد ألف الجمع التي كانت مدة زائدة في خطيئة على رأي سيبويه، والألف بعدها منقلبة عن الياء المبدلة من الهمزة التي هي لام الكلمة، ومنقلبة عن الهمزة التي هي لام الكلمة في الجمع والمفرد، والألف بعدها هي الياء التي كانت ياء بعد ألف الجمع التي كانت مدة في المفرد على رأي الخليل " (87).

وهذا التتبع، وإن كان يفيد المتخصص، إلا فإنه يفيد منه الشخص الدقيق الملاحظة في الإجابة عن التساؤل الذي قد يطرح حول العلاقة بين ضبط المفرد وضبط الجمع، وهيئة كل منهما.

غير أنَّ لفظة (الطاغوت) تعد أقرب مثال للتعامل مع تحولات البنية الصرفية تعاملاً يجمع بين المعالجة الصرفية والاهتمام الدلالي؛ وذلك لأنَّ الألف فيها تتوسط فاء الكلمة وعينها ومن ثم وجب التساؤل عن طبيعة هذه الألف، أهي زائدة بينهما أم ناتجة عن تحول صرفي يكشف عن الأصل الدلالي لبنية الكلمة؟ وعلى طريقة الصرفيين يتتبع أبو حيان هذه القضية، فيقول: " الطاغوت بناء مبالغة من طغى يطغى... ووزنه الأصلي فعلوت، قلب، إذ أصله طغووت، جُعلت اللام مكان العين، والعين مكان اللام، فصار طوغوت. تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار طاغوت، ومذهب أبي علي أنّه مصدر كرهبوت وجبروت وهو يوصف به الواحد والجمع، ومذهب سيبويه أنَّه اسم مفرد كأنَّه اسم جنس، يقع للكثير والقليل " (88).

ومن هذا يلاحظ أنَّ الدلالة الأصلية للفظة هي دلالة المصدر وهو ما ذهب إليه أبو علي، وأنَّ التقلبات الصرفية هي تقلبات طارئة تفيد في ضبط بنية الكلمة بناءً على ملاحظة أصلها الاشتقاقي.

ثانياً: دلالة الكلمة على أصلها:

مما سبق يظهر أن ضبط بنية الكلمة وميزانها الصرفي له علاقة حميمة بدلالتها التي تحملها، إلا أنَّ هناك مجرى آخر يجري فيه البحث الدلالي فيما يتعلق باللفظة، ونجده عند أبي حيان الأندلسي أيضاً، وهو العلاقة بين اللفظ وبين أصل اشتقاقه من حيث الدلالة؛ فإنَّ اللفظ مهما تكاثرت صيغه وتعاورته العلل الكثيرة التي تعتور اللفظ العربي في دورانه في المعجم، فكل ذلك لا يحرمه من الاحتفاظ بعلاقة تربطه بأصله من حيث المعنى.

ولعل هذا يبين طريقة أبي حيان الأندلسي في التعامل مع كثير من مفردات القرآن الكريم، إذ التفت إلى الأصل الدلالي للجذر وأجراه على مشتقاته، ولعل هذا المثال يوضح طريقته، ففي شرحه للفظة (ريب) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (89)، يشرح الريب، فيقول: " الريب الشك بتهمة، راب حقق التهمة" (90).، إلا أنَّه لا يقنع بمجرد التفسير المعجمي ويطمع ما وراء ذلك المعنى، فينقب عن الأصول الدلالية للجذر، فـ" حقيقة الريب: قلق النفس (دع ما يريبك إلى ما لا يربك)، فإن الشك ريبة والصدق طمأنينة... وريب الدهر صرفه وخطبه " (91)، فهذا هو الأصل الذي اعتمده أبو حيان لـ (الريب)، فالعلاقة بين الريب والشك تربطها دلالة القلق والاضطراب،

وهو رابط دلالي قريب، وهو أصل دلالي تديره الحركة الذهنية في أكثر من مرحلة دلالية لتصل به إلى المقصود الأخير له.

وهذه الثروة اللغوية التي تعين على اختيار الأدق في الدلالة، ومن ثم نجد أبا حيان يتوقف أمام تفسير كلمة (الأمانيَّ) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (92)، قال أبو حيان: " الأماني جمع أمنية، وهي أفعولة، أصله أمنوية اجتمعت ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء وهى من منى إذا قدر، لأن المتمني يقدر في نفسه ويحزر ما يتمناه أو من تمنى: أي كذب قال أعرابي لابن دأب في شيء حدث به أهذا شيء رويته أم تمنيته: أي اختلقته... أو من تمنى إذا تلا قال تعالى: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ (93)، أي: إذا تلا وقرأ قال:

تمنى كتاب الله أول ليل ** * وآخره لاقى حمام المقادر (94)

والتلاوة والكذب راجعان لمعنى التقدير، فالتقدير أصله: قال الشاعر:

ولا تقولن لشيء سوف أعمله *** حتى تبين ما يمني لك الأمانيُّ

أي يقدر، وجمعها بتشديد الياء لأنه أفاعيل، وإذا جمع على أفاعل خففت الياء والأصل التشديد؛ لأن الياء الأولى في الجمع هي الواو التي كانت في المفرد التي انقلبت فيه ياء، ألا ترى أن جمع أملود أماليد " (95).

وهذه العلاقة تفسر دلالة الأمنية على النزوع النفسي إلى شيء مهما بلغت صعوبته، لأنه يقدر حصولها فكراً لا عملاً، والفكر يسير السياحة دون العمل إلا أنها – أي هذه العلاقة – بهذه الصورة تفسر دلالة الأمنية في الآية الكريمة، فمن العسير تمني تصور علمهم بالكتاب من هذا النوع، وهو تمني شيء متعذر الحدوث أن يحدث مع وجود التفريع الدلالي الذي انتقل إليه أبو حيان، إذ إنَّ دلالة الأمنية تدور بين التقدير والكذب والتلاوة أي القراءة، ومؤداه أن الأمنية تطلق على ما يمكن تسميته بالكذب وهو ما أكده ابن عاشور في تفسيره بقوله: " لأن الكاذب ما كذب إلا لأنه يتمنى أن يكون ما في نفس الأمر موافقاً لخبره، فمن أجل ذلك حدثت العلاقة بين الكذب والتمني، فاستعملت الأمنية في الأكذوبة (96).

فهي علاقة في عمومها صحيحة؛ لأن الكاذب يتمنى أن يتصور سامعه أن خبره موافقٌ لما في الواقع، وعلى هذه الحالة فهي علاقة موجودة بين الدلالة الأصلية – أي التلاوة – والدلالة التي انتقل إليها أبو حيان – أي الكذب – فالعلاقة الجامعة بين الدلالتين هي التقدير، ومن ثم يرى أن " التلاوة والكذب راجعان لمعنى التقدير "(97). وأبو حيان بهذا البحث الاشتقاقي يقترب من روح الآية، ومن الواقع الذي كان عليه اليهود في علمهم وتعليمهم هذا الكتاب، فهم لا يعلمون الكتاب المنزل الصحيح وإنما يعلمونه بحيث تحيط به تقاديرهم الكاذبة، أو تقادير تلاوتهم لهم على ضوء ما سبق، وهذا المعنى المبني على البحث الاشتقاقي ودلالته هو الذي يجعله ينحاز عن تفسير الأماني بأنها " تلا وقرأ "(98)، بناءً على قول الشاعر:

تمنى كتاب الله أول ليلة...

فيكون المعنى عندهم مؤداه أنهم لا يعلمون الكتاب إلا كلمات يقرؤونها ولا يفقهونها. وهذا التقصي للأصل الدلالي يلفتنا إلى ما يعرف بالتطور الدلالي الاشتقاقي، وهو ابتداء الجذر بدلالة محددة، ثم تطوره إلى دلالات أخرى حسب الوعي بطرق استعمال هذا الجذر أو مشتقاته.

ولعل أبا حيان وجد في دلالات القرآن الكريم مجالاً خصباً لممارسة حسه اللغوي حين وقف عند بعض دلالات الألفاظ مبيناً دور أصلها الاشتقاقي، والمطالع لتفسيره يلحظ ذلك.

ـ فمن ذلك تفسيره كلمة (كافة) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (99)، قال: " (كافة) اسم فاعل استُعمل بمعنى جميعاً، وأصل اشتقاقه من كفَّ

الشيء منع من أخذه، والكف المنع، ومنه كفة القميص حاشيته، ومنه الكف وهو طرف اليد لأنه يكف به عن سائر البدن، ورجلٌ مكفوف منع بصره أن ينظر، ومنه كفة الميزان لأنها تمنع الموزون أن ينتشر" (100)، مورداً قول بعض اللغويين لتجلية دلالتها بين الضم والكسر" وقال بعض اللغويين: كفة بالضم لكل مستطيل، وبالكسر لكل مستدير "(101).

مما سبق يظهر لنا جلياً الجهد الذي بذله أبو حيان في قضايا الاشتقاق، وهو جهد، وإن كان في كثير منه أفاد من سابقيه إلا أن شخصيته اللغوية كانت واضحة فيه، فهو لا يكتفي

بمجرد النقل، وإنما يتأمل المنقول، فيأخذ منه ويدع، ويقبل ويرد، وربما صاغ من الأقوال المختلفة قولاً واحداً، يمزج بينها ويزاوج بين أجزائها، ويظهر وعيه اللغوي من خلال هذا كله.

ولعل اشتقاق لفظة (شيطان) يفصح عن بعض ذلك، فعند شرحه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (102). فهو يسوق اختلاف البصريين والكوفيين في وزنه وأصله، (فَيْعَال) عند البصريين، فنونه أصلية من شطن أي بعد، واسم الفاعل شاطن... ووزنه فعلان عند الكوفيين، ونونه زائدة من شاط يشيط إذا هلك "(103).

وعلى الرغم من أنَّه يسوق هذا الخلاف من حيث العموم، إلا أنَّه يورد قول ابن عباس من ناحية القناعة العلمية، " والشيطان كل متمرد من الجِنّ والإنس والدواب، قاله ابن عباس "(104)، فكأنما يريد أن يقول إنَّه غير مشتق وهذا إن دلَّ إنَّما يدلُّ على الشخصية العلمية والوعي اللغوي في البحث الاشتقاقي عند أبي حيان، وهي سمة يجب أن تُسجل له.

إذن فكل كلمة ذات صيغة " تحمل في طيها قسطاً من العطاء الدلالي للأصول "(105)، فكلمة (كاتب) مثلاً تستقي مادتها من الأصول (ك ت ب) التي هي نواة المعنى ونواة الاشتقاق، ومن صيغة فاعِل التي تحدد للكلمة دلالتها على الموصوف بالفاعلية.

خلاصة النتائج:

النتائج التي تم التوصل إليها من خلال ما أحدثته ظاهرة (الاشتقاق) من أثر بالغ في اللغة العربية ودستورها الأعظم . القرآن الكريم، وهي ما يأتي:

- يُعدُّ الاشتقاق إحدى الوسائل الرائعة والمبتكرة في نموِّ اللغة ومرونتها واتساعها وثرائها في المفردات؛ ما يمكِّنها من التعبير عن المستجدِّ من الأفكار، والمستحدث من وسائل الحياة، وهو قوام اللغة وعمادها؛ ولهذا أولاه الدارسون . قدماء ومحدثون . عناية بالغة واهتماماً كبيراً، وقد أثبتت ذلك معظم الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة.
- تهدي ظاهرة (الاشتقاق) إلى تقسيم ألفاظ اللغة العربية . ومنها ألفاظ القرآن الكريم وأصولها . تقسيماً منظماً، وحصرها في حقول واضحة المعالم، محددة الأبعاد، مدروسة الآليات، دقيقة المعايير، وقياسها على وفق ما يمليه ذلك التقسيم قياساً علمياً رصيناً لا كيفما جاء واتفق.
- لا يخلو الاشتقاق من عنصرين متلازمين، هما: الأصل الذي تؤخذ منه مادة اللفظ الجديد أو المصدر المعتمد، والصيغ أو الأوزان أو الطرق التي يحددها النظام الصرفي للغة.
- إن خاصية الروابط الاشتقاقية في اللغة العربية تهدينا إلى معرفة كثير من مفاهيم العرب، ونظراتهم إلى الوجود، وعاداتهم القديمة، وتوحي بفكرة الجماعة وتعاونها وتضامنها في النفوس عن طريق اللغة.

- إنَّ الصيغ الاشتقاقية التي يدرس البحث دلالتها هي إحدى هذه المفردات التي تأثرت بالمعنى العام وأثرت فيه، ومن ثم تحددت دلالة بعض الصيغ بالمقصود العام للنص القرآني، وإن كان ذلك التحديد مؤثراً في الأصل الدلالي للصيغة، ولا شك في أن الدلالة التي تعطيها صيغة الفعل تختلف عن الدلالة التي تعطيها صيغة الاسم فلكل معناه الصرفي الخاص به والذي يميزه عن غيره، وطبيعي أن يكون لهذا أثر في المعنى.
- إنَّ أبا حيان لم يتعرض للاشتقاق بمبحث خاص؛ لأنَّ تفسيره ليس كتاباً لدراسة الظواهر اللغوية، وإنما كان يُعوِّل عليه خلال تبيانه معاني المفردات، مثله في ذلك مثل سائر المفسرين، مستفيداً منه في ربطه لتلك المعاني، ومعرفة الأصول المشتركة بينهما، ولاسيما ما يتصل منها بالتصاريف المختلفة ضمن الاشتقاق العام المعروف عند الصرفيين.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث؛ الباحثين في هذا المجال الاهتمام بقضية الاشتقاق لما لها من أثر في تطور المعنى اللغوي والقرآني على رغم كل ما ظهر من دراسات ومؤلفات حول هذه الظاهرة إلا أنَّ الاشتقاق لا يزال بحاجة ماسة إلى درس عميق على مناهج مختلفة حتى يُسهم في إثراء اللغة العربية بطريقة أفضل وأكمل.

الهوامش:

(1) لسان العرب، 10/ 181.

(2) معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحق الزجاج، 1/ 38، والاشتقاق وأثره في النمو اللغوي، عبد الحميد أبو سكين، مكتبة الفنون النموذجية (بلا مكان نشر، ط1، 1399هـ، ص 15.

(3) الدلالة المركزية والدلالة الهامشية بين اللغويين والبلاغيين/ ص 67 . 68.

(4) فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، دار الجيل/ القاهرة، ط2/ 1980م، ص 290

(5) الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بلا دار نشر)، القاهرة 1947م، ص 267.

(6) اللغة الشاعرة (مزايا الفن والتبصير في اللغة العربية)، الأستاذ عباس محمود العقاد (ت 1383هـ)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1/ 1960م، ص 12.

(7) الكلمة – دراسة لغوية معجمية، أ. د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2/ 1408هـ ـ 1980م، ص 67.

(8) فقه اللغة وخصائص العربية، أ. د. محمد المبارك، دار الفكر الحديث، بيروت، ط2/ 1964م، ص 271.

(9) وهو الذي عني به ابن فارس أيما عناية في مقاييسه، وجعله المحور الرئيس لمعجمه الكبير وموسوعته الفذة.

(10) ظاهرة الإعراب في اللغة العربية (أطروحة دكتوراه)، سعدون طه سرحان العجلي، إشراف أ.د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، الجامعة الإسلامية، العراق، كلية الآداب، 1427هـ ـ 2006م، 12 و38.

(11) المرجع نفسه، ص 6 . 7. واللغة العربية ومكانتها بين اللغات، بحث أعده أ. د. فرحان السليم عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت (ب. ت)، ص 6.

(12) الاشتقاق، أبي بكر بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: محمد صالح التكريتي، وط/ المعارف 1973م، ص 39.

(13) فصول في فقه العربية، ص 290.

(14) عوامل تنمية اللغة، ص 104.

(15) الاشتقاق، ص 41.

(16) الفرس تعدو العرضني والعرضنة: أي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر، المزهر، 1/ 353

(17) المصدر نفسه، 1/ 353.

(18) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1985م، ص 63.

(19) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، 1/ 144 . 152، المسألة الثامنة والعشرون.

(20) من أسرار اللغة، ص 46.

(21) الاشتقاق، ابن السراج، ص 31.

(22) المزهر، 1/ 346، وفصول في فقه العربية. ص 291.

(23) الخصائص، 1/ 490.

(24) فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط8/ ص 178.

(25) المصدر نفسه، ص 178.

(26) دراسات في الدلالة ص 117 . 118، وعوامل تنمية اللغة، 102.

(27) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط10/ 1983م، ص 175.

(28) الخصائص، ابن جني، 2/ 134.

(29) الصاحبي، ابن فارس، ص 329، والفلسفة اللغوية، جورجي زيدان، دار الجيل، بيروت، ط2/ 1987م، ص 33. ونشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، الكرملي، نستاس ماري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص 16.

(30) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر 1963م، ص 123.

(31) النحت في اللغة العربية، نهاد الموسى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط1/ 1984م، ص 52.

(32) كتاب العين، 1/ 59.

(33) الخصائص، 2/ 133 ـ 134.

(34) الفلسفة اللغوية، ص 33.

(35) المزهر، السيوطي، 1/ 347 ،

(36) مرجع سابق، أنيس، ص 38.

(37) الاشتقاق، فؤاد ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت 1986م، ص 331 ـ 332.

(38) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 194.

(39) المرجع نفسه، صبحي الصالح، ص 209.

(40) المزهر، 1/ 354.

(41) دراسات في فقه اللغة، ص 187.

(42) الاشتقاق، عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، ط2، 1420هـ، ص 333، وانظر: ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، د. طنطاوي دراز، 1986م، ص 367.

(43) من أسرار العربية، ص 51.

(44) نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، ص 18. الصاحبي، ص 173. الفلسفة اللغوية، ص 60..

(45) من أسرار العربية، ص 68.

(46) الخصائص، 1/ 499.

(47) مريم، الآية 83.

(48) الخصائص 1/ 499.

(49) المزهر، 1/ 460.

(50) من أسرار العربية، ص 48.

(51) المزهر، 1/ 461.

(52) فصول في فقه اللغة: ص 291 (الهامش).

(53) الكشاف 2/ 337.

(54) البحر المحيط، 5/ 109.

(55) الممتع الكبير في التصريف، ص 47.

(56) الخصائص، 2/ 134.

(57) المبدع في التصريف، أبو حيان، ص 52.

(58) الفاتحة: الآية 4.

(59) البحر المحيط، 1/ 135. .

(60) البحر المحيط، 1/ 435.

(61) المصدر نفسه، 1/ 180.

(62) الخصائص، 1/ 13 و2/ 134 ـ 135. ويبدو أن أبا حيان مختلف مع ابن جني في كون التقاليب الستة للأصول (ك ل م) جميعها مستعمل، وابن جني ذكر في أول خصائصه أنَّ المستعمل منها خمسة فقط.

(63) فصول في فقه العربية، ص، 291 (الهامش)، والاشتقاق، عبد الله أمين ص 2.

(64) البحر المحيط، 4/ 383.

(65) البحر المحيط، 1/ 163.

(66) المصدر نفسه، 6/ 187.

(67) المصدر نفسه، 1/ 168، يبدو أن (فلى) على معنى: العزل عن الرضاع والفطام والفصل، فهو: فلا فلوا وفلاء، وليس على معنى فلي الرأس أي: البحث عن القمل فيه. ولسان العرب، 15/ 161 ـ 162، مادة (فلا).

(68) الكشاف، 1/ 42، و2/ 199، و3/ 126.

(69) المعنى في تفسير الكشاف، نجاح فاهم، ص 58.

(70) البحر المحيط، 1/ 255 ، و521.

(71) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي، تحقيق: الأستاذ: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1/ 1396هـ ـ 1976م، 6/ 2286، مادة (بنا)، ولسان العرب، 14/ 94، مادة (بنى)، تاج العروس، 19/ 221، مادة (بنى).

(72) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، 1/ 29.

(73) شرح الشافية، الرضي، 1/ 2.

(74) النساء: الآية 18.

(75) لسان العرب، 1/ 226، مادة (تبب).

(76) لسان العرب، 1/ 226.

(77) البقرة: الآية 3.
(78) البحر المحيط، 1/ 162.
(79) المصدر نفسه
(80) البقرة: الآية 58.
(81) البحر المحيط، 1/ 378.
(82) البحر المحيط، 1/ 378.
(83) البحر المحيط، 1/ 385.
(84) المصدر نفسه 1/ 383.
(85) المصدر نفسه، 1/ 379.
(86) البحر المحيط، 2/ 281 . 282.
(87) البقرة: الآية 2.
(88) البحر المحيط، 1/ 155.
(89) البحر المحيط، 1/ 155.
(90) البقرة: الآية 78.
(91) الحج: الآية 52.
(92) البيت لحسان بن ثابت، انظر: السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق: د. همام عبد الرحيم، ط1، مكتبة المنار – الأردن 1409هـ، 2/ 212.
(93) البحر المحيط، 1/ 436.
(94) التحرير والتنوير، 1/ 574، وأثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، في كتابه (التحرير والتنوير)، أطروحة تقدم بها مشرف بن أحمد جمعان الزهراني، جامعة أم القرى، 1427هـ، ص 366.
(95) البحر المحيط، 1/ 436.
(96) المصدر نفسه، 1/ 436.
(97) البقرة: الآية 208.
(98) البحر المحيط، 2/ 118.
(99) البحر المحيط، 2/ 118.
(100) البقرة: الآية 14.
(101) البحر المحيط، 1/ 193.
(102) البحر المحيط، 1/ 193.
(103) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2/ 1420هـ ـ 2000م، 1/ 10.

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1985م.
- إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج البغدادي، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1/ عالم الكتب، بيروت ـ 1408هـ.

- أبو القاسم جار الله الزمخشري الخوارزمي (ت 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرح وضبط ومراجعة: يوسف الحمَّادي، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.
- أبو بكر بن السراج (ت 316 هـ)، الاشتقاق، تحقيق: محمد صالح التكريتي، وط/ المعارف 1973م.
- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، 1328هـ
- أحمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3/ 1424هـ ـ 2003م
- إسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: الأستاذ: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1/ 1396هـ
- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط2/ 1420هـ ـ 2000م.
- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1/ 1410هـ
- جورجي زيدان، الفلسفة اللغوية، دار الجيل، بيروت، ط2/ 1987م
- حلمي خليل، الكلمة – دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2/ 1408هـ ـ 1980م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ط/ وزارة الثقافة والإعلام العراقية . دار راشد، 1980م.
- الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن (ت 686هـ)، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت).
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، دار الجيل/ القاهرة، ط2/ 1980م.
- سعدون طه سرحان العجلي، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية (أطروحة دكتوراه)، إشراف أ.د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، الجامعة الإسلامية، العراق، كلية الآداب، 1427هـ ـ 2006م.
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دار الفكر 1963م.
- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط10/ 1983م.
- طنطاوي دراز، ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، 1986م.
- عباس محمود العقاد (ت 1383هـ)، اللغة الشاعرة (مزايا الفن والتبصير في اللغة العربية)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1/ 1960م.
- عبد الحميد أبو سكين، الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي، مكتبة الفنون النموذجية (بلا مكان نشر، ط1، 1399هـ
- عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،
- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث . القاهرة، ط3.
- عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بلا دار نشر)، القاهرة 1947م
- عبد الله أمين، الاشتقاق، مكتبة الخانجي، ط2، 1420هـ
- عبد الملك بن هشام (ت 183هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: د. همام عبد الرحيم، ط1، مكتبة المنار – الأردن 1409هـ
- عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي . ط1/ دار الكتب العلمية، بيروت 1421هـ
- على بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1/ 1996م.

- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط8.
- فرحان السليم، اللغة العربية ومكانتها بين اللغات، بحث أعده عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت (ب. ت).
- فؤاد ترزي، الاشتقاق، مطبعة دار الكتب، بيروت 1986م، ص 331 ـ 332.
- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس. .
- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر الحديث، بيروت، ط2/ 1964م.
- محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي، ١ _ المبدع في التصريف، تحقيق وشرح وتعليق: الدكتور عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1/ 1402هـ . 1982م ٢_ البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1 . 1413هـ . 1993م.
- محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، ط1/ دار الفكر. بيروت 1414هـ
- مشرف بن أحمد جمعان الزهراني، أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، في كتابه (التحرير والتنوير)، أطروحة تقدم بها لجامعة أم القرى، 1427هـ
- نهاد الموسى، النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط1/ 1984م.